ومسحت باللتين عطف الاثمد ۞ يقول ان لثاتك تضرب الى السمرة فكانك مسحتها بحوض الاثمد فقلت معمول مسح وذهب بعض من قال بالتقديم الى ان معناها التعريض اى من رؤسكم وهو معنى صحيح سايغ فى اللسان قال به الكوفيون وبعض البصريين قال الاعشى

۞ شربت بما البحرضين فاصبحت ۞ زورا تنفر عن حياض الديلم

اى من ماء البحرضين واجاب الشافعى عن احتجاجه بقوله تعالى فامسحوا بوجوهكم فقال مسح الوجه فى التيمم بدل عن غسله فلا بد ان ياتى بالمسح على جميع موضع الغسل منه ومسح الراس اصل فهذا افرق ما بينهما ثم امرهم الله سبحانه بغسل الرجلين او مسحهما على اختلاف القراتين وقد اجمع المسلمون على فرضية ذلك ولكنهم اختلفوا فى نوع طهارتها فالذى عليه عمل الناس وقاله الجمهور ان طهارتهما الغسل ما على قراة النصب فالكلام ظاهره واما على قراة الخفض فقيل المراد بالمسح الغسل قال ابو عبيد المسح خفيف الغسل وتقول العرب مسح الله ما بك اى غسلك وطهرك من الدنوب فكذلك المسح يكون فى الارجل هو الغسل الخفيف وقيل انه خفض على الجوار فهو معطوف فى اللفظ دون المعنى وذلك جايز موجود فى لسان العرب كقولهم جحر ضب خرب قال الشاعر

۞ كان نسيرا فى عرانين وبله ۞ كبير اناس فى بجاد مزمل ۞

وقال الاخر ۞ فهلا نت ان ماتت اتانك راحل ۞ الى ابسطام بن قيس فخاطب ۞

وقال الاخر ۞ لعب الزمان وغيرها بعدى ۞ سوفى المور والقطر ۞

خفض القطر ويدل على ان المراد به الغسل فعل النبى صلى الله عليه وسلم ذلك فى جميع الحالات والمواطن ولم ينقل الينا قط انه مسح على القدمين ولو كان واجبا وجاز البتة عن الله سبحانه كما اوجب ذلك عليه وذهب الشيعة الى ان الواجب المسح دون الغسل واحتجوا بقراة الخفض كقول الشاعر

۞ معاوى انتا بشر فاسجح ۞ فلسنا بالجبال ولا الحديدا ۞

ويروى هذا المذهب عن بعض الصحابة والتابعين وقال محمد بن جرير الطبرى القراتين اولى من الاخرى وقال بعض الظاهرية يجب الجمع بين المسح والغسل واختلفوا فى دخول الكعبين كما اختلفوا فى دخول المرفقين واختلفوا ايضا فى المراد بالكعبين فقال الجمهور من اهل العلم هما العظمان الناشزان عند مفصل الساق والقدم وقال محمد بن الحسن وبعض اصحاب الحديث هما

العظمان



العظمان الناتيان فى ظهر القدم والدليل للجمهور ما رواه البخارى عن محمد بن زياد قال سمعت اباهريرة وكان يمر بنا والناس يتوضون من المطهرة فقال اسبغوا الوضوء فان ابا القاسم صلى الله عليه وسلم قال للاعقاب من النار وكذلك اختلفوا فى الترتيب لهذه الافعال فذهب الجمهور من الصحابة والتابعين الى انه ليس بواجب وبه قال مالك وابو حنيفه وداود والمزنى لان الواو لا تقتضى ترتيبا ولا نسقا وانما تقتضى مطلق الجمع وذهب الشافعى واحمد واسحق وابو ثور الى وجوب الترتيب ودليلهم ان الفا تقتضى الترتيب وقد علقت طهارة الوجه بالقيام فدل على انه لا يجوز ان يتقدم غيره عليه ولان الله سبحانه قطع النظير عن النظير فادخل ممسوحا بين مغسولين وفى هذا القرب على ما هو ابعد منه فقد مر اليدين على الراس وهو محل الوجه قد لبث هذه المقاصد والامارات على وجوب الترتيب وقولا لا ولان ان الواو لا تقتضى نسقا ولا ترتيبا غير مسلم بل لجاه الكوفه قائلون بانها تقتضيها الترتيب ولانه لم ينقل الينا ان النبى صلى الله عليه وسلم ترك الترتيب فى وضوئه بل توضا مرتبا وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به واحسن عندى من ذلك كله فى الاستدلال ما استدل به الشافعى فى القول القديم من قوله صلى الله عليه وسلم فى الصفا نبدا بما بدا الله فجعل بداية الله سبحانه سببا للتقديم **اذا قرهـ** ل فقد روى غير واحد من الصحابة عن النبى صلى الله عليه وسلم انه مسح على الخفين قال الحسن البصرى رضى الله عنه حدثنى سبعون من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انه صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين فيحتمل ان تكون هذا قبل نزول هذه الاية فتكون منسوخا كما روى عن على وبن عباس رضى الله عنهما سبق الكتاب المسح على الخفين ويحتمل ان تكون بعد نزول هذه الاية فيكون اما ناسخا لهذه الاية عند من يجوز النسخ للكتاب بالسنة واما مبينا لها ان المراد بها غير لابس الخف ولا حل هذا الوقف قوم وشكوا فى جوازه وذهب بن عباس رضى الله عنهما الى انه كان قبل نزول المايدة وقال والله ما مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد المايدة وبروى منع المسح عن عايشة وعلى وبن عباس رضى الله عنهم واستقر على هذا مذهب الشيعة وهو رواية عن مالك وانكرها اصحابه وبعضهم تاولها على انه كان يوثر الوضوء على المسح وذهب جمهور اهل العلم وعامتهم من الصحابة والتابعين الى جوازه وتمسكوا برواية جرير بن عبد الله البجلى له عن النبى صلى الله عليه وسلم وكان يعجبهم حديثه لان اسلامه